Bouchra ZELACI ¹

**INTERNATIONAL ARBITRATION JUDICIARY IS A PROTECTIVE
GUARANTEE FOR RESOLVING FOREIGN INVESTMENT
DISPUTES: ALGERIAN LEGISLATION IS A MODEL**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.1-3.27>

Research Article

Received:

25/11/2020

Accepted:

10/12/2020

Published:

01/01/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

Longer investment is one of the most important international sources for financing and developing economic activities, and this is why international interest in it has increased, especially in many countries, including the Arab ones, and Algeria is among these countries that have gone through a series of reforms in light of the sluggish economy, fed up with legal reforms, the most recent of which was Law N°09/16 of 2016 related to investment promotion, and Law n°08/09 of 2008 related to civil and administrative procedures, these laws in which the Algerian legislator has devoted the space for international or international commercial arbitration as an alternative and subversive choice for resolving investment contract disputes, as it is a protective guarantee that the foreign investor can reassure in the state Algerian host of his capital. This is the guarantee that Algeria has made in its international agreements, even if that is at the expense of the national judiciary that has the primary competence to resolve such disputes, and the breach of balance between the interest of the state and the desire of the foreign investor to use it for arbitration.

Key words: Foreign Investment, Investment Climate, International Arbitration, National Jurisdiction, Investment Disputes.

¹ Dr. , Blida2 University, Algeria, chromdz@gmail.com, <http://orcid.org/0000-0003-0634-697X>

قضاء التحكيم الدولي ضمانة حمائية لحسم منازعات الاستثمار الأجنبي :التشريع الجزائري أنموذجاً

زلاسي بشري²

الملخص

يعد الاستثمار إحدى أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية وتنميتها، ولهذا تزايد الاهتمام الدولي به، خاصة الدول النامية ومنها العربية، والجزائر من بين هذه الدول التي خاضت جملة من الإصلاحات في ظل الاقتصاد الحر، منها الإصلاحات القانونية، والتي كان آخرها قانون رقم 09/16 لسنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والقانون رقم 09/08 لسنة 2008 المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية، هذه القوانين التي كرس فيها المشرع الجزائري قضاء التحكيم الدولي أو التجاري الدولي كاختيار بديل واستثنائي لحسم منازعات العقد الاستثماري، كونه ضمانة حمائية يطمئن لها المستثمر الأجنبي لدى الدولة الجزائرية المضيفة لرؤوس أمواله. هذه الضمانة التي فعلتها الجزائر في اتفاقياتها الدولية، وإن كان ذلك على حساب القضاء الوطني صاحب الاختصاص الأصيل في حل كذا منازعات، وما ينجم عنه من إخلال في التوازن بين مصلحة الدولة ورغبة المستثمر الأجنبي في استعماله للتحكيم.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، المناخ الاستثماري، التحكيم الدولي، القضاء الوطني، منازعات الاستثمار.

المقدمة:

تزايد مسعى غالبية دول العالم بمسائل الاستثمار الأجنبي، ولقد ظهر التنافس بينهما في توفير المناخ الاستثماري، قصد جذب أكبر نسبة منه، كونه يلعب دوراً جوهرياً في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، ولقد تجلّى هذا المسعى خصوصاً لدى الدول النامية، منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، والجزائر تعدّ من بين هذه الدول التي شهدت إصلاحات متعددة بعد تبنيها سياسة اقتصاد السوق، لجذب الاستثمار الأجنبي لتمويل مشاريعها الإستراتيجية، ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية. إن هذه السياسة قد برهن عنها المشرع الجزائري عبر مراحل تاريخية، اتضحت في تلك الإصلاحات القانونية، سواء ما تعلق بتطوير وترقية الاستثمار والذي كان آخر قانون رقم 09/16 لسنة 2016، أو ما تعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08 لسنة 2008، هذه القوانين التي تضمنت عدّة ضمانات تحمي حقوق المستثمر الأجنبي في الجزائر كدولة مضيفة له، ومن أهم هذه الضمانات قضاء التحكيم الدولي أو التجاري الدولي لحسم منازعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن حول اهتمام المشرع الجزائري بالاستثمار الأجنبي، ومحاولته جذبه عن طريق التحكيم الدولي كوسيلة بديلة واختيارية في فضّ المنازعات الناجمة عن عقود الاستثمار ذات الطبيعة الخاصة في مجال التجارة الدولية، هذا التحكيم كرسه في قوانينه، كونه الأسلوب القضائي المفضل والذي يبعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب، لأنه يمثل عدالة حيادية ذات صبغة دولية مقارنة بعدالة القضاء الوطني القائمة على حماية المصالح الوطنية وما يميز حلولها من تعقيد وقلة الخبرة والمحاكم المتخصصة في هذه المنازعات، وكذلك اعتقاداً منهم أن الدولة المضيفة لرؤوس أموالهم تتمتع بالسيادة في ممارسة نفوذها عليه هذا من جهة، ومن جهة ثانية تفعيل الجرائر لقضاء التحكيم الدولي في اتفاقياتها الدولية، المعبر عن هذا التنازل عن بعض مبادئها السيادية ألا وهي السلطة القضائية الوطنية التي ظلّت متمسكة باختصاصها الانفرادي في حسم هذه المنازعات منذ بداية الاستقلال.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم تكمن إشكالية الدراسة في السؤال التالي:
"هل تبني المشرع الجزائري قضاء التحكيم الدولي كضمانة لحسم منازعات الاستثمار الأجنبي، يُشكل اعتداء على اختصاص القضاء الوطني في حل كذا منازعات ؟

³ د.، جامعة لونيس علي، البليدة-2، الجزائر ، chromdz@gmail.com

منهجية الدراسة: حتى يمكننا الإجابة على السؤال اعتمدنا على المنهج التحليلي وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال عرض وتحليل النصوص القانونية التي لها صلة بالموضوع، وما يتبعها من استنتاجات.

خطة الدراسة : وتحقيقاً لأهداف الدراسة اتبعنا الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحكيم الدولي.

المبحث الثاني: تكريس قضاء التحكيم الدولي في القوانين الداخلية الجزائرية.

المبحث الثالث: تفعيل قضاء التحكيم الدولي في القانون الاتفاقي الجزائري.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتحكيم الدولي

يعد نظام التحكيم من النظم القديمة التي عرفتها البشرية، قبل ظهور النظام القضائي، هذا التحكيم الذي عرّف بتعريفات مختلفة (المطلب الأول)، ولقد أصبحت له مكانته المرموقة في مجال العقود التجارية الدولية نظراً لمزاياه المتعددة، ورغم ذلك هناك من عارضه بسبب ما يحيط به من مساوئ (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تعريف نظام التحكيم: لقد أصبح نظام التحكيم من أهم الآليات التي يعتمد عليها في حسم منازعات الاستثمار الخاصة بالعقود الدولية، لهذا قد لقي اهتمام رجال الفقه والقضاء وعرفوه بتعريفات مختلفة (الفرع الأول)، وكذلك رجال القانون (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التعريف الفقهي والقضائي لنظام التحكيم

اختلفت المواقف الفقهية على وضع تعريف موحد لنظام التحكيم، وهذا الاختلاف تجلّى كذلك في مواقف الاجتهادات القضائية في تعريفها له.

أولاً: التعريف الفقهي لنظام التحكيم

الثابت أن نظام التحكيم قديماً قَدِمَ البشرية، ابتدعه الإنسان لفض المنازعات التي تثور بين الأفراد (خالد، 2014، ص16)، فقد عرفه السوماريون والرومان واليونانيون منذ قرون قبل الميلاد، وعمل به العرب في الجاهلية بمجيء الإسلام، ولقد ظل نظام التحكيم سائداً إلى أن أصبح يعمل به في التشريعات الحديثة تبعاً للنظام القانوني المتبع فيها (محجوبي، 2009، ص384)، هذا التحكيم الذي أصبح نظاماً استثنائياً عن القضاء الوطني الأصل ومنافساً له في حسم منازعات الاستثمار الأجنبي، وذلك في ظل تنامي عقود التجارة الدولية التي لا تخلو من شرط التحكيم (باكلي، 2009، ص259). ونظراً لأهمية التحكيم أنشأ له مركزاً دولياً لتسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى (هشام، (ب.ت)، ص.ص318،319)، يعمل تحت إشراف البنك الدولي، ولقد تلى هذا المركز مراكز أخرى خاصة بالتحكيم في أغلب أنحاء العالم (الطروانة، محمودي، 2013، ص11).

فعلاً قد أصبح للتحكيم أو بالأحرى التحكيم الدولي مكانة مرموقة في المجال الاقتصادي الذي يعد أساس التنمية، والذي سعى إليه غالبية دول العالم (لزرقي، 2009، ص355)، وخاصة منها الثامية التي ضلّت تنتهج سياسات تشجيعية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية في عملية الاستثمار الأجنبي، لتحقيق السلم والرفاه الاجتماعي، وذلك منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين (الجبوري، 2014، ص29)، في إطار مناخ استثماري محاط بعدة ضمانات تضيي بها الحماية للاستثمارات الأجنبية الرّاعية فيها، ومن بين أهم هذه الضمانات تلك الإجرائية التي تتولى فضّ المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له، خاصة الاستثمارات الإستراتيجية، في ظل اعتقاد أن القضاء الوطني عاجز عن مواجهة السلطات السياسية للدولة، وغياب المحاكم المختصة في حل المنازعات الاستثمارية، وعليه تطلّب الأمر إيجاد طرق بديلة لتسوية كذا منازعات، حتى يشعر في ظلها المستثمر الأجنبي بالأطمئنان. ويعدّ قضاء التحكيم الدولي أو التحكيم التجاري الدولي، أحد هذه الطرق التي يفضلها المستثمرون الأجانب في فضّ النزاعات التي قد تثور بينهم وبين الدولة المضيفة لهم، كونه هيئة مستقلة وهذا هو الغالب (بوسهوة، 2005، ص137)، هذا التحكيم الذي كان من أهم المطالب التي سعت الدول المصدرة لاستثماراتها إلى فكّها، كونه يحظى بثقة مستثمريها (عبد العال، 2015، ص.ص517)، لأن المحاكم الوطنية غير قادرة على تقديم نفس الخدمات التي يقدمها التحكيم الدولي (محجوبي، 2009، ص397)، هذا الأخير الذي حاول الفقهاء تعريفه بتعريفات مختلفة، فهناك من الفقه من عرّفه بأنه: "إحالة النزاع أو الخلاف القائم بين شخصين على الأقل من أجل حسمه بعد سماع المتنازعين بطريقة قضائية، وذلك بواسطة شخص أو أشخاص ليسوا من قضاة محاكم الدولة." (خالد، 2014، ص36)، كما عرّفه الفقيه (Fouchard) بأنه: "اتفاق الأطراف على أن يخضعوا نزاعاتهم إلى قضاء خاص يختارونه بأنفسهم"، كما عرّف أيضاً بأنه: "ذلك النظام الذي يستتبع عدم خضوع أطراف النزاع للمحاكم القضائية المختصة أصلاً بنظره وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في قانون المرافعات،

ويستعيز عن ذلك بحل النزاع عن طريق محكم أو أكثر عادة ما يكون طليقا في تلك القواعد والإجراءات ولا يتقيد إلا بما يمليه عليه اتفاق التحكيم أو النظام العام وضرورات احترام حقوق الدفاع" (عبد العال، 2015، ص.ص 552، 553)، كما يعرفه الأستاذ (Russell) بأنه: إحالة مسألة أو مسائل محل نزاع بين الأطراف المعنية إلى شخص أو أشخاص وذلك بغرض الحصول على حكم هذا الأخير". (خالد، 2014، ص.ص 37، 43).

أما التعريف الفقهي الزاجح للتحكيم بأنه: "نظام قانوني يجيز للأفراد أو يوجب عليهم إخضاع ما يثور بينهم من نزاع نشأ فعلا أو ينشأ بعد حكم التحكيم يصدره شخص أو أكثر ينتمي إلى هيئة نظامية معينة وتلعب إرادة الأفراد بدرجات متفاوتة دورا في تسميته" (عبد العال، 2015، ص.ص 554).

ثانياً: التعريف القضائي لنظام التحكيم

قد اختلفت الاجتهادات القضائية بدورها حول تعريف التحكيم، فقد عرّفته الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصري بأنه: "الاتفاق على عرض النزاع أمام محكم أو أكثر ليفصلوا فيه بدلا من المحكمة المختصة به، وذلك بحكم ملزم للخصوم"، بينما عرّفته المحكمة الإدارية العليا المصرية بأنه: "اتفاق على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة"، أما المحكمة الدستورية العليا المصرية عرّفته بأنه: "هو عرض نزاع معين بين طرفين على محكم من الأختيار يعين باختيارهما أو بتفويض منهما على ضوء شروط يحددانها ليفصل هذا المحكم في ذلك النزاع بقرار يكون نائبا عن شبهة الممالأة، مجردا من التحامل وقطعا لدابر الخصومة في جوانبها التي أحالها الطرفان إليه، بعد أن يدلي كل منهما بوجهة نظره تفصيلا من خلال ضمانات التقاضي الرئيسية" (محجوبي، 2009، ص.ص 387، 388).

الفرع الثاني

التعريف القانوني لنظام التحكيم

يعرف التحكيم في الاصطلاح القانوني بأنه: "اتفاق أطراف علاقة قانونية معينة عقدية أو غير عقدية، على أن يتم الفصل في المنازعة التي أثّرت بينهم بالفعل أو التي يُحتمل أن تثار عن طريق أشخاص يتم اختيارهم كمحكمين، ويتولى الأطراف تحديد أشخاص المحكمين، أو على الأقل يضمنون اتفاقهم على التحكيم، بيانا لكيفية اختيار المحكمين أو أن يعهدوا لهيئة أو لمركز من الهيئات أو مركز التحكيم الدائمة لتتولى تنظيم عملية التحكيم وفقا لقواعد واللوائح الخاصة بهذه الهيئات أو المراكز" (حيطوم، 2005، ص.95).

ولقد تعددت التعريفات القانونية للتحكيم، من بينها تعريف المشرع الفرنسي من خلال شرط التحكيم، وهذا في المادة 1442 من قانون الإجراءات المدنية بأنه: "اتفاق يتعهد بمقتضاه الأطراف في عقد من العقود بإخضاع المنازعات التي يمكن أن تنشأ بينهم في المستقبل للتحكيم"، أما المشرع المصري عرّفه في المادة 10 الفقرة 01 من القانون رقم 27 لسنة 1994 بأنه: "اتفاق بين الطرفين على اللجوء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة، عقدية كانت أو غير عقدية" (محجوبي، 2009، ص.ص 388، 389)، كما عرّفه القانون النموذجي للتحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنه: "كل حكم قطعي يفصل في جميع المسائل المعروضة على محكمة التحكيم، وأيضا كل قرار صادر من محكمة التحكيم يفصل بشكل نهائي في مسألة تتعلق بموضوع النزاع أيّا ما كانت طبيعتها أو الفصل في مسألة اختصاص محكمة التحكيم أو أي مسألة أخرى تتعلق بالإجراءات، ولكن في هذه الحالة الأخيرة يعدّ قرار المحكمة حكما تحكيميا فقط إذا قامت محكمة التحكيم بتكييف القرار الصادر عنها بأنه كذلك"، وعرّفته أيضا معاهد نيويورك لسنة 1958 في مادتها 01 الفقرة 02 بأنه: "المقصود بأحكام التحكيم ليس فقط أحكام التحكيم الصادرة عن المحكمين المعيّنين للفصل في حالات محددة ولكن أيضا يشمل هذا اللفظ أحكام التحكيم الصادرة عن أجهزة التحكيم الدائمة التي يخضع لها الأطراف" (سعادي، 2009، ص.ص 220، 221).

أما المشرع الجزائري فقد عرّف التحكيم في صورته الدولية، هذا في المادة 1039 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية (القانون رقم 08-09-2008) بأنه: "يعدّ التحكيم دوليا بمفهوم هذا القانون التحكيم الذي يخص النزاعات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية لدولتين على الأقل"، إلا أن الملاحظ على هذا التعريف أنه غير واضح وغير دقيق.

المطلب الثاني

مزايا ومساوئ نظام التحكيم

في ظل تنامي عقود التجارة الدولية الخاصة بالاستثمار، أصبح المستثمر الأجنبي يفضل نظام التحكيم الدولي لحسم منازعات عقود الاستثمار نظرا لمزاياها المتعددة (الفرع الأول). ورغم مكانة التحكيم الدولي إلا أن هناك معارضين له بسبب مساوئه (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مزايا نظام التحكيم

لقد سبق القول أن للتحكيم أي التحكيم الدولي أهمية بارزة في مجال حسم منازعات التجارة الدولية، نظرا لمزاياه

المختلفة التي توفر حاجيات المعاملات الاقتصادية ذات الطابع الدولي، والتي مكّنت المستثمرين الأجانب اللّجوء إليه، ومن بين أهم مزاياه:

- 1- لقد تميز التحكيم بإجراءاته السريعة في الفصل في النزاع المطروح في وقت قياسي، يُكسب أطرافه الوقت، وهذا راجع لقوانين ومواثيق التحكيم التي تحدد عادة مدة معينة يجب أن لا يتجاوزها المحكم عند إصدار قراره، كما أن أحكام التحكيم غير قابلة للطعن فيها، مع إمكانية رفع دعوى البطلان التي توقف تنفيذ حكم التحكيم.
- 2- التحكيم قائما على متطلبات السرية في جلساته الغير علنية، وعدم نشر أحكامه كون النزاع يحتوي على أسرار مهنية واقتصادية، ينجر عن علانيته إلحاق الضرر بمراكز أطراف العقد، مثال ذلك العقود الخاصة بمناجم استغلال حقول الذهب والبترو (زرّوال، 2016، ص.ص: 558، 559).
- 3- يعد التحكيم من أهم الآليات الإجرائية المشجعة للاستثمارات الأجنبية وكذا دعم التنمية الاقتصادية، كونه البديل المناسب الذي عمل على تثبيت الحلول التي تتماشى وخصوصية مشكلات التجارة الدولية ومنازعاتها، خاصة في الدول النامية التي يزداد فيها الطلب على الاستثمارات الأجنبية تحقيقا لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية، ما جعل المستثمرون الأجانب يفرضون شرط إخضاع المنازعات الناشئة عن هذه الاستثمارات لقضاء التحكيم الدولي بدلا من القضاء الوطني (بن سعيد، 2012، ص.ص: 36، 37).
- 4- يعد التحكيم وسيلة فعالة في حسم منازعات التجارة الدولية، كونه يتم بواسطة أشخاص يتم اختيارهم من طرف أصحاب العلاقة، عادة لا يكون المحكم من نفس جنسية أحد الأطراف، تفاديا لأي نوع من الانحياز (بوسهوه، 2005، ص.556).
- 5- إن التحكيم قضاء متخصص، يكون فيه المحكم لديه الخبرة القانونية والفنية وكذا العلمية، إلى جانب معرفته بالأعراف وعادات العقود محل النزاع في الاستثمارات الأجنبية.
- 6- تمسك المستثمر الأجنبي بشرط التحكيم في اتفاقياته لحل النزاعات التي قد تطرأ في عقود الاستثمار التي تكون الدولة المضيفة له طرفا فيها، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من سيادة تؤثر بها في النزاعات التي تعرض أمام محاكمها الوطنية (زرّوال، 2016، ص.560)، وأين يكون القاضي متقيد بتشريعات دولته عند فصله في النزاع، خلافا للمحكم الذي يسعى إلى تغليب اعتبارات العدالة على أحكام التشريع (بوسهوه، 2005، ص.143).

الفرع الثاني

مساوئ نظام التحكيم

رغم أن التحكيم قد سبق في ظهوره عن النظام القضائي الوطني، وكما تجلّت أهميته نظرا لمزاياه في حسم منازعات الاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك من يعارضه بسبب مساوئه والمتمثلة أهمها فيما يلي:

- 1- يعد التحكيم آلية من آليات النظام الرأسمالي، ووسيلة استعمارية يمنع بها القضاء الوطني في الدول النامية حل منازعات عقود التنمية والاستثمار الأجنبي، حتى لا تتعرض الشركات العملاقة الأجنبية المستثمرة لقوانين القضاء الوطني، الذي يحاول المحافظة على مصالح بلاده، ما يجعل الدول النامية ومشاريعها تحت رحمة المحكم الفاقد لحياذ القاضي واستقلالته، كون المحكم يطبق غالبا أعراف التجارة الدولية التي تعد من صنع الدول المتقدمة (حيطوم، 2005، ص.105)، والذي يكون هو تابعا لها، ما يثير حالة عدم الثقة (سعادي، 2009، ص.236).
- 2- إن التحكيم وإن كان ظهوره قبل ظهور القضاء الوطني فإن ذلك راجع إلى تأخر ظهور الدولة ككيان سيادي، ومتكونة من سلطات منها السلطة القضائية التي تحقق عبرها إقامة العدالة، التي لا يمكن تركها للأفراد حتى لا تسود الفوضى وضياع حقوق الضعفاء (بن سعيد، 2012، ص.40).
- 3- إن تكاليف القضاء أقل من تكاليف التحكيم، فيما تعلق بنفقات السفر والأجور الباهظة التي يتقاضاها المحكمين، خاصة إذا كان التحكيم يتم في أكثر من دولة (بن سعيد، 2012، ص.41).

المبحث الثاني

تكريس قضاء التحكيم الدولي في القوانين الداخلية الجزائرية

لقد أكد المشرع الجزائري في بداية الاستقلال رفض الجزائر للتحكيم الدولي، كونه يمس بأحد سلطاتها السيادية ألا وهي السلطة القضائية، إلا أن هذا الرفض لم يكن عمليا، بل قبلت هذا التحكيم في اتفاقها مع بعض الشركات الأجنبية في الاستثمار في مجال المحروقات (المطلب الأول)، إلا أنه وفي ظل انتهاج الجزائر سياسة الاقتصاد الحر كرسّت صراحة نظام التحكيم الدولي أو التجاري الدولي في قوانينها الداخلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مرحلة ما بين رفض وقبول اللجوء إلى التحكيم الدولي

كانت الجزائر في بداية الاستقلال رافضة للتحكيم الدولي كونه يمس بسيادتها الوطنية وبمؤسساتها خاصة منها القضائية، وهذا ما أكدته المادة 442 الفقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية لسنة 1966 (الأمر رقم 66-154 لسنة 1966)، والتي نصت: "لا يجوز للدولة ولا للأشخاص الاعتباريين العموميين أن يطلبوا التحكيم"، كما أن قانون رقم 71-22 (الأمر رقم 71-22 لسنة 1971) قد منح اختصاص إلا للقضاء الجزائري في المنازعات الخاصة بالعقود التجارية الدولية، وهذا الرفض للتحكيم الدولي أو التجاري الدولي أكدته قانون الاستثمار لسنة 1963 (كمال، 2003، ص 174).

وتأكيدا لاختصاص المحاكم الجزائرية في مجال نزاعات عقود الاستثمار، برهن عليه أيضا القانون (قانون رقم 86-14 لسنة 1986)، إضافة إلى ذلك رفض الجزائر الانضمام لبعض الاتفاقيات الدولية التي تبنت سياسة التحكيم التجاري الدولي في حل منازعات الاستثمار في التجارة الدولية، مثال ذلك اتفاقية نيويورك لسنة 1958، واتفاقية واشنطن لسنة 1965. ورفض الجزائر لهذا التحكيم مردّه توجهها السياسي والاقتصادي ذو الطابع الاشتراكي، الذي جعل النزاعات التي تنشأ بين الشريك الجزائري والشريك الأجنبي من اختصاص القضاء الوطني، وفقا لنص المادة 53 الفقرة 02 من القانون رقم 82/13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها (كمال، 2003، ص. ص 173، 174).

إلا أن الممارسات العملية في الجزائر كانت خلاف ذلك، خاصة في مجال المحروقات الذي يعد القطاع الحساس في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، هذا المجال الذي جعل فرنسا تغير من قوانينها وتبني مبدأ الحقوق المكتسبة، عن طريق اتفاقيات إيفيان لسنة 1962، حيث أصبحت المنازعات الخاصة بالمحروقات تخضع للتحكيم الدولي بدلا من مجلس الدولة الفرنسي، تفاديا لاختصاص المحاكم الجزائرية (عليوش قريوع، 2005، ص 02)، كما عمل الاتفاق الجزائري الفرنسي لسنة 1963 (المرسوم رقم 63-364 لسنة 1963) و 1965 (الأمر رقم 65-287 لسنة 1965) على تنظيم قواعد التحكيم، إضافة إلى قبول الجزائر التحكيم الدولي التجاري سنة 1968 بين شركة سوناطراك والشركة البترولية الأمريكية "جيتي" (Gitty) (عليوش قريوع، 2005، ص 03)، حيث نصت المادة 01 من الاتفاقية على شرط التحكيم الدولي كوسيلة لحسم منازعات العقود الاستثمارية (صبيغي، 2018، ص 31).

وما يمكن استنتاجه أن الجزائر كانت ترفض اللجوء إلى التحكيم الدولي كآلية لحل منازعات الاستثمار الأجنبي إلا نظريا فقط، دعما لتوجهاتها سابقة الذكر، أما عمليا فإنها أكدت لجوئها إلى التحكيم في العديد من العقود التي أبرمتها مؤسساتها العمومية مع الشركات الأجنبية، واعتبرته كقضاء استثنائي لحسم منازعات الاستثمار الأجنبي عن القضاء الوطني صاحب الاختصاص الأصيل، وعليه لا يمكن للجزائر أن تنصل من التزاماتها الدولية بحجة أن قانونها الداخلي يمنع قبول التحكيم الدولي (صبيغي، 2018، ص 32)، خاصة وأنها في الستينات كانت في موقف ضعف، نظرا لحدّة استقلالها (عليوش قريوع، 2005، ص 06).

المطلب الثاني

مرحلة تكريس المشرع الجزائري للتحكيم الدولي

في ظل سياسة الاقتصاد الحرّ التي تبنتها الجزائر لتطوير مشاريعها الاقتصادية، كرس المشرع الجزائري نظام التحكيم الدولي خارج قوانين الاستثمار (الفرع الأول) ثم دعمه بصورة صريحة في القوانين المتعلقة بالاستثمار (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تكريس المشرع الجزائري للتحكيم الدولي خارج قوانين الاستثمار

قد سبق القول أن الجزائر في بداية استقلالها قد عرفت تجاوزات مخالفة لنصوصها التشريعية التي تمنع اللجوء إلى التحكيم الدولي، إلا أن هذه التجاوزات قد دُعِمت صراحة بعد انتهاء الجزائر سياسة اقتصاد السوق (الحرّ) وتشجيعها للاستثمار الأجنبي (صبيغي، 2018، ص 33)، واعتبرت التحكيم الدولي معيارا لاجتذاب رؤوس الأموال، ومن هنا لم تتأخر بوضع هذه الضمانة موضع التنفيذ للحصول على تمويل جديد لمشاريعها (زروال، 2016، ص. ص 563، 564)، ولقد تجسّد ذلك في السنوات الأخيرة، من خلال إعادة النظر في القوانين القائمة لتتماشى مع التوجهات الاقتصادية الوطنية الجديدة، وكل ذلك بدأ بانضمام الجزائر إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها والمصادقة عليها في نيويورك في 10 يونيو 1958، (بوقادوم، 2009، ص. ص 240، 241)، كل ذلك راجعا للأهمية التي أصبح يكتسبها التحكيم الدولي، منها تقليله من ضعف الثقة التي يشعر بها المستثمر اتجاه القضاء الوطني، باعتبار أن منازعات الاستثمار بحكم طبيعتها تحتاج إلى مؤهلات علمية وفنية تلم بمضمون العرف التجاري، وبوجود محكم محايد لفض النزاعات وبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين الأجانب (تلجون، 2017، ص 187).

ومن هنا عدا التحكيم الدولي كقضاء طبيعي في المعاملات التجارية الدولية، والذي كرسه المشرع الجزائري بصورة رسمية في قوانينه الداخلية منها (المرسوم التشريعي رقم 98-09، 1993)، الذي تضمن الإطار العام للتحكيم التجاري الدولي، والذي جاء متأثرا بالقانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الخاص بالتحكيم التجاري

لسنة 1966 (علة، 2008، ص151)، حيث فتح المجال للأشخاص المعنوية التابعة للقانون العام أن تطلب التحكيم في العلاقات التجارية الدولية، وهذا من خلال نص المادة 442 منه، كما وضع لهم نظاما مستمدا من الأنظمة التحكيمية المقارنة، خاصة النظام الفرنسي والسويسري (-international-arbitration-), p31, <http://www.attorney.com>، وكذا القانون النموذجي لنظام (CNUDCI) وغرفة التجارة الدولية (CCI). إضافة إلى ذلك قد منح المشرع من خلال هذا المرسوم الحرية لأطراف العلاقة اختيار القانون التجاري وإجراءاته من عدمه، وتحديد مكان التحكيم داخل الجزائر أو خارجها (تلجون، 2003، ص19).

وحتى تتمكن الجزائر من استكمال سياستها الإصلاحية، وتعزيز أكثر لقضاء التحكيم الدولي التجاري، عملت على إلغاء المرسوم التشريعي رقم 09/93 سالف الذكر عن طريق قانون 09/08 سالف الذكر، والذي نص على الأحكام الخاصة بالتحكيم، وهذا في الباب الثاني بعنوان: "الطرق البديلة لحل النزاعات"، أين تعرض المشرع إلى التحكيم الدولي التجاري في الفصل السادس منه، وعزفه في المادة 1039 سابقة الذكر، وسمح اللجوء إلى التحكيم في نص المادة 1006 الفقرة 01 منه، والتي نصت: "يمكن لكل شخص اللجوء إلى التحكيم في الحقوق التي له مطلق التصرف فيها"، إلا أن المطالبة به لا تكون إلا في العلاقات الاقتصادية الدولية، أو في إطار الصفقات العمومية، وهذا طبقا للفقرة 03 من نفس المادة، مستبعدا في ذلك الإطار القانوني الذي نص عليه في المرسوم التشريعي رقم 09/93 الملغى.

الفرع الثاني

تكريس المشرع الجزائري للتحكيم الدولي في قوانين الاستثمار

حاول المشرع الجزائري عبر المراحل التاريخية جلب الاستثمار الأجنبي، ولقد اتضح ذلك من خلال العديد من القوانين التي أصدرها والخاصة بالاستثمار، ولقد كان أول هذه القوانين القانون الخاص بالاستثمار لسنة 1963، الذي نص فيه على شرط التحكيم ثم رفضه إلى أن صادقت الجزائر وبتحفظ على اتفاقية نيويورك لسنة 1958 سالف الذكر. وكذلك اتفاقية واشنطن لسنة 1965 المتعلقة بتسوية المنازعات المتعلقة بتسوية المنازعات المتعلقة باستثماري الدول ورعايا الدول الأخرى (فتيسي، 2019، ص1272)، وبعدها أكد المشرع تبنيه التحكيم الدولي بصدور (المرسوم التشريعي رقم 12/93، 1993)، المتعلق بترقية الاستثمار (الملغى)، وهذا من خلال نص المادة 41 منه، ثم تلاه صدور (الأمر رقم 03/01، 2001) المتعلق بتطوير الاستثمار (الملغى)، الذي أكد توجه الجزائر نحو قضاء التحكيم الدولي كاختصاص بديل لحل المنازعات المتعلقة بالمستثمر الأجنبي مع الدولة الجزائرية المضيفة له، وهذا في نص المادة 17 منه والتي نصت: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء تتخذه الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند التسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناءً على تحكيم خاص."

كما تناول أيضا (القانون رقم 07/05، 2005) المتعلق بالاستثمار في مجال المحروقات التحكيم الدولي، وذلك في المادة 58 منه. ولقد بقي المشرع الجزائري حارسا على تبنيه لقضاء التحكيم الدولي كضمانة حماية للمستثمر الأجنبي، ودليل ذلك في آخر قانون خاص بالاستثمار، ألا وهو (قانون رقم 09/16، 2016) المتعلق بترقية الاستثمار، والذي ألغى به الأمر 03/01 سابق الذكر، ولقد كان هذا جليا في نص المادة 24 منه والتي جاءت مطابقة لمضمون المادة 17 سابقة الذكر من الأمر 03/01، الذي أبقت المادة 37 من القانون 09/16 على سريان نصوصه التنظيمية إلى غاية صدور النصوص التنظيمية لتطبيق القانون 09/16.

ويبدو لنا من تمسك المشرع الجزائري، بخيار التحكيم الدولي في حسم منازعات الاستثمار الأجنبي مع الدولة الجزائرية، على اعتبار أن الجزائر مازالت في حاجة ماسة لهذه الضمانات الحماية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية إليها لاستكمال مسيرتها الإصلاحية خاصة وأن هذه الضمانة تزرع الاطمئنان في نفوس الفاعلين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، رغم أن الملاحظ من النصوص القانونية سالف الذكر قد منحت بالدرجة الأولى اختصاص حسم منازعات الاستثمار للقضاء الوطني، باستثناء وجود اتفاق ينص على شرط التحكيم.

المبحث الثالث

تفعيل قضاء التحكيم الدولي في القانون الاتفاقي الجزائري

استكمالا لمسيرة الإصلاحات، لم يكتفي المشرع الجزائري بسن قوانين يكرس من خلالها قضاء التحكيم الدولي لحسم منازعات الاستثمار، التي قد تنشأ بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي، بل ذهب أبعد من ذلك وعمل على تفعيله في الاتفاقيات الدولية، سواء كانت ثنائية الأطراف (المطلب الأول) أو متعددة الأطراف (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تفعيل قضاء التحكيم الدولي في الاتفاقيات الثنائية الأطراف

تعددت الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر، والتي تمثلت في الاتفاقيات الثنائية الغربية (الفرع الأول)، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية العربية (الفرع ثاني).

الفرع الأول

تفعيل قضاء التحكيم الدولي في الاتفاقيات الثنائية الغربية

لقد حظي التحكيم الدولي أو التجاري الدولي كوسيلة قضائية لفض المنازعات الخاصة بالعقود التجارية الدولية، بمكانة خاصة من طرف غالبية الدول ومنها النامية، منذ ما يزيد عن نصف قرن، فأبرمت بشأنه العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية كضمانة لجذب الاستثمار الأجنبي إليها (مجوي، 2009، ص397)، والجزائر تعد من هذه الدول النامية التي لم تكتفي بسن قوانين تركز قضاء التحكيم الدولي، بل عملت على تفعيله في اتفاقياتها الدولية المتعددة منها والثنائية، هذه الأخيرة التي لجأت إليها في بداية التسعينيات تماشياً مع نظام الاقتصاد الحر الذي فتح باب الاستثمار الأجنبي بقوة في الجزائر، حيث أصبحت تحتل المرتبة الثانية على المستوى المغربي، والمرتبة الثالثة على المستوى الإفريقي في هذا المجال (Guarid, 2008, p46 <http://www.avocats-bah.com>)، هذه الاتفاقيات التي نصت على تسوية منازعات الاستثمار الناشئة بين الطرفين بطريقة ودية خلال مهلة ستة (06) أشهر ابتداءً من تاريخ رفع النزاع، وفي حالة تجاوز المدة يرفع النزاع إما أمام هيئة اقتصادية مختصة أو أمام هيئة تحكيمية ذات طابع خاص أو مؤسسي (فتيسي، 2019، ص1275)، ومن بين الاتفاقيات الثنائية الغربية:

أولاً: الاتفاقية الجزائرية الفرنسية التي أجازت من خلال المادة 08 منها، أنه في حالة عدم تسوية النزاعات المحتملة الوقوع في إطار الاستثمار بالطرق الدبلوماسية، في أجل ما بين ثلاثة (03) أشهر إلى ستة (06) أشهر، يمكن للمتعاقد الأكثر تضرراً اللجوء إما إلى الهيئة القضائية المختصة أو إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار (ثلجون، 2017، ص194).

ثانياً: الاتفاقية الجزائرية والمملكة البريطانية وإيرلندا الشمالية (المرسوم الرئاسي رقم 466/82، 1982) المبرمة في مجال النقل الجوي الدولي، إضافة إلى الاتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي (المرسوم الرئاسي رقم 345/51، 1991)، وكذا إيطاليا والدانمارك، وحتى المملكة الإسبانية.

والملاحظ أن الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي قد استبعدت في مادتها 09 الاختصاص الكلي للقضاء الوطني كاختيار أولي أصيل لحل نزاعات الاستثمار، وكذلك المادة 08 من الاتفاقية الجزائرية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات (حيطوم، 2005، ص13).

ثالثاً: الاتفاقية الجزائرية وجمهورية جنوب إفريقيا، حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات التي نصت في مادتها 07 على تسوية المنازعات عن طريق التحكيم (فتيسي، 2019، ص1275).

الفرع الثاني

تفعيل قضاء التحكيم الدولي في الاتفاقيات الثنائية العربية

لقد صادقت الجزائر أيضاً على العديد من الاتفاقيات الثنائية العربية، والتي فعلت من خلالها قضاء التحكيم الدولي لحسم منازعات الاستثمار، ومن بين أهم هذه الاتفاقيات هي:

أولاً: الاتفاقية الجزائرية وجمهورية سوريا العربية (المرسوم الرئاسي رقم 430/98، 1998)، حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات التي أحالت في مادتها 06 إلى التحكيم أمام محكمة الاستثمار العربية، وإما اللجوء إلى القضاء المحلي إذا توافرت إحدى الحالات التالية:

- عدم اتفاق الطرفين للجوء إلى التوفيق.
 - عمد تمكّن الموفق من إصدار تقريره في المدة المحددة (ثلجون، 2017، ص195)، إلى غير ذلك من الحالات.
- ثانياً: الاتفاقية الجزائرية وجمهورية تونس، والتي أشارت في مادتها 09 إلى إمكانية حل النزاع بالتراضي، وفي حالة تعذر ذلك خلال 06 أشهر من تاريخ إثارة النزاع، فإن المستثمر له الحرية في اختيار إحدى الهيئات التالية:
- السلطة القضائية الوطنية للطرف المتعاقد.
 - هيئة تحكيم خاصة وفقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.
 - المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (ثلجون، 2017، ص195).
- ثالثاً: الاتفاقية الجزائرية مع جمهورية مصر العربية (المرسوم الرئاسي رقم 320/98، 1998)، إلى جانب الاتفاقية الجزائرية مع المملكة العربية الأردنية والكويت (حيطوم، 2005، ص148).

المطلب الثاني

تفعيل قضاء التحكيم الدولي في الاتفاقيات المتعددة الأطراف

مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، عملت غالبية دول العالم على التوسيع من نطاق حمايتها للمستثمرين الأجانب، نظرا لأهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية، عن طريق إبرامها العدد من اتفاقيات الاستثمار المتعددة الأطراف، مؤكدة في بنودها على شرط التحكيم الدولي في حل منازعات الاستثمار (الطروانة، محمودي، 2013، ص194)، ومن بين هذه الدول الدولة الجزائرية التي أبرمت بدورها عدة اتفاقيات دولية متعددة، ومن بين نماذج هذه الاتفاقيات هناك:

أولاً: اتفاقية نيويورك (المرسوم الرئاسي رقم 233/88، 1988)، بشأن الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية لسنة 1958، بشأن الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية لسنة 1958 سابقة الذكر، والتي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتحكيم الدولي المنعقد في نيويورك في الفترة ما بين 20 ماي إلى 10 جوان لعام 1958، والتي صادقت عليها الجزائر سنة 1988، والتي تمكن المستثمر الأجنبي من طلب الاعتراف وتنفيذ الحقوق المكتسبة في الأحكام التحكيمية الدولية.

ثانياً: اتفاقية واشنطن (المرسوم الرئاسي رقم 345/95، 1995)، لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدولي ورعايا الدول الأخرى لسنة 1965، سالف الذكر، التي أنشأت المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات، والذي يعد ضماناً طالبت بها الدول الغربية والشركات الأجنبية، والذي تجسد في نص المادة 10 من الاتفاقية، بشرط وجود اتفاق كتابي بين أطراف النزاع (صبيغ، 2018، ص1273).

ثالثاً: اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من طرف البنك العالمي بسيول، في 11 أكتوبر 1985 المؤرخة في 29 ديسمبر 1995، والتي تضمنت في أحد بنودها أن كل نزاع ينشأ بين الوكالة والطرف الآخر، أو بين الوكالة والمستثمر، يحال النزاع بشأنه إلى التحكيم الدولي (صبيغ، 2018، ص1274).

رابعاً: الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية (المرسوم الرئاسي رقم 306/95، 1995)، ولقد تضمنت هذه الاتفاقية التي صادقت عليها الجزائر سنة 1995، في مادتها 25 والمادة 02 من الملحق رقم 02 من الاتفاقية، والمادة 26 على التحكيم الدولي كوسيلة لحل منازعات الاستثمار (حيطوم، 2005، ص.ص 150، 151).

وما يمكن استنتاجه أنه إن كانت سيادة الدولة في نظام القانون الدولي قائمة على رفضها لأية تبعية دولية أجنبية أو منظمة دولية، إلا أن اتفاق التحكيم الذي قد يأخذ شكل مشاركة التحكيم أو شرط التحكيم (النزاعات المستقبلية والقائمة)، يسلب اختصاص المحاكم الوطنية ويخضعه لأشخاص غالبا ما يكونون مختارين من أطراف العلاقة أو بمساعدتهم (عليوش قريوع، 2005، ص21)، ورغم ذلك أضحت العمود الفقري لنظام التحكيم الدولي، كما أن استقلاليتها تشكل مصدر فعاليته لحل نزاعات التجارة الدولية (باكلي، 2009، ص317)، إلا أن المشرع الجزائري قد أخذ بالطابع الليبرالي المبني على مبدأ سلطان الإرادة، طبقا لنص المادة 106 قانون مدني (الأمر رقم 1975/75 معدل، 2007)، في اختيار قضاء التحكيم الدولي في حال منازعات الاستثمار، وذلك بدافع الضرورة الاقتصادية التي جعلت الجزائر تتنازل عن بعض مبادئ السيادة الوطنية التي كانت متمسكة بها منذ الاستقلال، ويبدو ذلك جليا في العديد من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها بشأن العقود الاقتصادية الدولية التي أصبح العديد منها يشترط قضاء التحكيم الدولي كاختيار أولي وأساسي على حساب القضاء الوطني الأصل في الاختصاص، والذي لا يمكن تجاوزه إلا بوجود اتفاق بين الأطراف المتعاقدة.

خاتمة:

يعتبر التحكيم الدولي أو التجاري من بين أهم الضمانات التي تبنتها السياسة التشريعية في الجزائر وفعلتها في اتفاقياتها الدولية، قصد ترقية الاستثمار الأجنبي فوق أراضيها، بهدف تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، هذه الضمانة التي اعتبرها المشرع الجزائري الآلية البديلة في حسم المنازعات الاستثمارية بعد القضاء الوطني صاحب الاختصاص الرسمي الأصل. ولقد خلصت الورقة البحثية بعدة نتائج نذكر منها:

1. أولت الجزائر اهتماما كبيرا لتحسين مناخها الاستثماري للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، عن طريق تسخيرها ل ضمانات جاذبة للمستثمر الأجنبي.
2. في إطار الإصلاحات الاقتصادية، اعترف المشرع الجزائري بالتحكيم الدولي اعترافا تدريجيا، إلى أن كرسه بصورة واضحة في قوانينه الداخلية خاصة ما تعلق بتطوير الاستثمار.
3. اعتبر المشرع الجزائري قضاء التحكيم الدولي كآلية بديلة واختيارية تأتي بعد القضاء الوطني كاختصاص أصل في حل المنازعات الاستثمارية.

4. تفضيل المستثمر الأجنبي إجراء التحكيم الدولي لفض المنازعات التي قد تثور بينه وبين الدولة المضيفة له، نظرا لما يعيب القضاء الوطني من سلبيات تقف عائقا أمام طموحاته.
5. تفعيل السلطة الجزائية قضاء التحكيم الدولي في الاتفاقيات الدولية، ولو كان ذلك على حساب اختصاص القضاء الوطني.
6. وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، يمكننا اقتراح بعض التوصيات أهمها:
7. ضرورة رسكلة الجهاز القضائي الجزائري بما يستجيب ومتطلبات السوق والمستجدات التشريعية ليكون آلية لخدمة التنمية الوطنية وانعكاسها للسيادة الوطنية.
8. إصلاح الجهاز القضائي وعصرنته، بالاستعانة بالدول الزائدة في المجال وآراء المختصين.
9. محاولة إيجاد نوع من الاستقرار التشريعي في مجال الاستثمار، حتى يكون قضاء الدولة أكثر تفهما في النظر في منازعات الاستثمار.
10. التفكير في إيجاد سبل جديدة تجعل المستثمر الأجنبي يلجأ إلى القضاء الوطني في حل منازعاته الاستثمارية، ومن ثم تستقر ثقته فيه ويتحقق التوازن المفقود بين مصالح الأطراف المتنازعة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- قائمة المصادر:

1- الاتفاقيات الدولية:

- الاتفاقية الجزائرية والمملكة المتحدة البريطانية وإيرلندا الشمالية في مجال النقل الجوي الموقع عليها في 27 ماي 1981 بالجزائر، ومصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 466/82، المؤرخ في 11/12/1982، الجريدة الرسمية، (ع06)، 1982.
- الاتفاقية الجزائرية والاتحاد البلجيكي، المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، والموقع عليها بالجزائر في 24/04/1991، والمصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 345/518، الجريدة الرسمية، (ع46)، 1991.
- الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وسوريا، وموقع عليها في دمشق بتاريخ 19/06/1997، ومصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-430، المؤرخ في 27/11/1998، الجريدة الرسمية، (ع97)، 1998.
- الاتفاقية الجزائرية وجمهورية مصر العربية، حول تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، موقع عليها في القاهرة بتاريخ 19 مارس 1997، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98/320، المؤرخ في 11/10/1998، الجريدة الرسمية، (ع76)، 1998.

2- النصوص القانونية:

أ- النصوص التشريعية:

- قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم للأمر رقم 66-145 المؤرخ في 08 يونيو 1966، يتضمن قانون الإجراءات المدنية، الجريدة الرسمية (ع21)، 2008.
- قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 غشت 1986، المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية (ع35)، 1986.
- قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية (ع46)، 2016.
- الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات المدنية، الجريدة الرسمية (ع47)، 1966.
- الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 12 أبريل 1971، يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الجريدة الرسمية (ع0)، 1971.
- الأمر رقم 65-287 المؤرخ في 18 نوفمبر 1965، المتعلق بالفصل في مسائل المحروقات والتنمية الصناعية في الجزائر بين الجزائر وفرنسا، الجريدة الرسمية (ع10)، 1965.
- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية (ع47)، 2001.
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 مايو 2007.س
- المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أبريل 1993، المعدل والمتمم للأمر رقم 66/154، المؤرخ في 08 جوان 1966، والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، الجريدة الرسمية (ع33)، 1993.
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية (ع77)، 1993.

ب- النصوص التنظيمية:

- المرسوم الرئاسي رقم 98-430، المؤرخ في 27/12/1998، الجريدة الرسمية (ع97)، 1998.
- المرسوم الرئاسي رقم 88-233 المؤرخ في 05/11/1988، يتضمن الانضمام بتحفظ إلى اتفاقية الإشراف وتنفيذ القرارات

التحكيمية الأجنبية، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة بنيويورك، الجريدة الرسمية (ع48)، 1988. المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 10/07/1995، المتضمن المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، الجريدة الرسمية (ع59)، 1995.

ثانياً- قائمة المراجع:

1- الكتب:

بن سعيد لزهر. (2012). التحكيم التجاري الدولي وفقاً لقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقوانين المقارنة. دار هومة. الجزائر.

الجبوري، عبد الرزاق. محمد حسين. (2014). دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية. دار حامد للنشر والتوزيع. عمان.

سعدي، محمد. (2009). القانون الدولي الخاص وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري. دار الخلدونية للنشر. الجزائر.

الطروانة، مصلح أحمد، محمودي، فاطمة الزهراء. (2013). التحكيم في منازعات الاستثمار الدولي بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمر الأجنبي. دار وائل للنشر، عمان.

علي صادق، هشام، (ب.ت)، الجنسية والمواطن ومركز الأجانب. منشأة المعارف. الإسكندرية.

عليوش قريوع كمال. (2005). التحكيم التجاري الدولي في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

هشام خالد، (2004). أولويات التحكيم التجاري الدولي -دراسة مقارنة في النظم القانونية اللاتينية والأنجلوساكسونية والعربية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

2- رسائل ومذكرات الماجستير:

ثلجون، سميثة. (2017). التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

حيطوم، مسعود. (2005). تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري. [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة.

زروال، معزوزة. (2016). الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

علة، عمر. (2008). حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي -دراسة مقارنة، [مذكرة ماجستير غير منشورة]، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة.

كمال، سمية. (2003). النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

وبوسهوه، نور الدين. (2005). المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في القانونين الدولي والجزائري [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة.

3- الدوريات العلمية:

باكلي، نور الدين. (2009). دور وأهمية اتفاق التحكيم في عقود التجارة الدولية في القانون الجزائري والقوانين العربية. مجلة المحكمة العليا، ع.خاص، الجزائر، ج(02)، 259-320.

بوقادوم، أحمد. (2009). حرية الأطراف في اختيار طرف حل النزاعات الناجمة عن العقد التجاري الدولي في القانون الجزائري. مجلة المحكمة العليا، ع.خاص، الجزائر، ج(02)، 239-258.

صبغي، محمد نذير. (2018). ضمانات التحكيم التجاري الدولي في التشريع الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي: مجلد (05)، ع(02)، 3141.

فتيسي، شمامة. (2019). منازعات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين القضاء الوطني والتحكيم التجاري الدولي. مجلة صوت القانون، م(06): ع(02)، 1261-1283.

لزرقي، مصطفى. (2009). الرقابة القضائية على الحكم التحكيمي من خلال اجتهادات المجلس الأعلى بالمملكة المغربية. مجلة المحكمة العليا، ع.خاص، الجزائر، ج(02)، 355-382.

محجوبي، محمد. (2009). دور التحكيم في تسوية منازعات العقود الإدارية والداخلية في ضوء القانون المغربي والمقارن، مجلة المحكمة العليا، ع.خاص، الجزائر، ج(02)، 383-423.

4- الندوات العلمية:

عبد العال، سامي محمد. (2015). دور القضاء والتحكيم الدولي في تسوية منازعات الاستثمار، مؤتمر بكلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، من 29 إلى 2015/04/30.

5- المواقع الإلكترونية:

Ammache, Yahia (sans date). L'arbitrage commercial en droit algérien, <http://www.international-arbitration-attorney.com>.

Guarid, Omar. (03 juin 2008). L'investissement direct étranger en Algérie, impacts opportunités en entravers, <http://www.avocats-bah.com>.